ذائقة العربيّة المقطعيّة وأثرها في تفسير التغيرات المنسوبة إلى التفريق

م . م محمد كريم جبار
المديريّة العامة للتربية في المثنى

أ. م . د. عماد محمد محمود البخيتاويّ
جامعة بغداد / كلية الآداب

Effect of Arabic syllable rules in the production of variations attributed to differentiation

Asst lect. Muhammad Karim Jabbar
General Directorate of Education in Muthanna

Asst prof. Dr Emad Muhammad Al-Bakhitawi
University of Baghdad / College of Arts

ملخص البحث

يشكّل التفريق عماد ظواهر لغويّة ذات شأن كبير ، فهو آليّة يوظّفها المتكلّمون لتوليد الألفاظ في اللغة؛ لأنّ عمليتي الاشتقاق والتصريف ـــ وهما عماد اللغة في توليد ألفاظها ـــ تقومان على التفريق ، ويمثّل التغيير بين المتقابلين الذي يُراد به التفريق اختلافاً طارئاً في أحد الطرفين ؛ ليكون علامة لإختلافه عن الطرف الآخر، ويُوظَّف التفريقُ من جانب آخر بوصفه آلية غايتها دفع اللبس عن الألفاظ والتراكيب، التي اعتورها التماثلُ مع ألفاظ وتراكيب أخرى.

ومن أكثر التغييرات التي حرص النحويّون واللغويّون على تتبعها وتقديم تفسير لغويّ مناسب لها هي التغيرات التي علّلوها بعلّة التفريق بالنظر لتوافر المقابل الذي قد يقع اللبس به، أو المقابل الذي تستوجب الإشارة إلى صنفه بالاختلاف في البنية اللفظيّة بين المتقابلين . وقد نُسبت التغييرات في المواضع التي سندرسها في هذا البحث إلى التفريق على الرغم من كونها لم تأتِ لبيان قيمة صرفيّة ، أو نحويّة ، أو دلاليّة ، وقد كانت تلك التغيرات نتاج مراعاة ذوق العربيّة المقطعيّ . وتقع عملية حصر التغيير في هذه المواضع بما يتطلّبه التفريق في حيّز تضييع تأثير مراعاة ذوق العربيّة الفصحى في بناء مقاطعها ، وهو من الأُسس التي تقوم عليها الظواهر الموقعيّة . فكثير من التغيرات الصوتيّة التي تصيب الكلمات هي استجابة للنظام المقطعيّ للغة ؛ لأن تلك التغيرات تمثّل حلولاً سياقيّة موقعيّة تتوخى مراعاة ذائقة العربيّة المقطعيّة التي لها نظامها الخاص .

Abstract

Differentiation is the mainstay of linguistic phenomena of great importance. It is a mechanism used by speakers to generate words in the language because the processes of derivation and inflection - which are the mainstay of language in generating its words - are based on differentiation. The change between the opposites that is intended to differentiate represents an emergency difference in one of the two parties to be a sign of its difference from the other side. The differentiation is employed, on the other hand, as a mechanism whose purpose is to remove confusion from words and structures, which are similar to other words and structures.

Among the changes that grammarians and linguists have been keen to follow up and provide an appropriate linguistic explanation for are the changes that they have justified with the reason for differentiation in view of the availability of the correspondent that may be ambiguous, or the contrast whose type must be indicated by the difference in the verbal structure between the opposites. The changes in the places that we will study in this research have been attributed to differentiation although they did not come to indicate a morphological, grammatical, or semantic value. These changes were the result of taking into account the syllabic effect of Arabic. The process of limiting the change in these places to what is required for differentiation is in the area of wasting the effect of observing the taste of classical Arabic in building its syllables, and it is one of the foundations upon which the locational phenomena are based. Many phonemic changes in words are in response to the syllabic system of language because these changes represent contextual and positional solutions that seek to take into account the taste of syllabic Arabic, which has its own system.

Keywords: differentiation, change, syllable

توطئة:

يشكّل التفريق عماد ظواهر لغويّة ذات شأن كبير، فهو آليّة يوظّفها المتكلّمون لتوليد الألفاظ في اللغة؛ لأنّ عمليتي الاشتقاق والتصريف ـــ وهما عماد اللغة في توليد ألفاظها ـــ تقومان على التفريق، الذي يمثّله إيقاع اختلاف في بنية إحدى الوحدتين المتقابلتين او كلتيهما للدلالة على الاختلاف بينهما، لذا يمثّل التغيير بين المتقابلين الذي يُراد به التفريق اختلافاً طارئاً في أحد الطرفين؛ ليكون علامة لاختلافه عن الطرف الآخر، وهو يضمن للصورة الجديدة المنتَجة المستعمَلة في الكلام تميزاً لها عمّا يقابلها من الصور.

ويُوظَّف التفريقُ من جانب آخر بوصفه آلية غايتها دفع اللبس عن الألفاظ والتراكيب، التي اعتورها التماثُل مع ألفاظ وتراكيب أخرى، فالتفريق يمنح تلك الوحدات التميّزَ عن غيرها، لذا فاللغة لا تنفكُّ مُعتمدةً عليه في توليد الألفاظ وفي إعادة التمايز بينها.

ومن أكثر التغييرات التي حرص النحويّون واللغويّون على تتبعها وتقديم تفسير لغويّ مناسب لها هي التغيرات التي علّلوها بعلّة التفريق بالنظر لتوافر المقابل الذي قد يقع اللبس به، أو المقابل الذي تستوجب الإشارة إلى صنفه بالاختلاف في البنية بين المتقابلين. وقد نُسبت التغييرات في المواضع التي سندرسها في هذا البحث إلى التفريق على الرغم من كونها لم تأتِ لبيان قيمة صرفيّة، أو نحويّة، أو دلاليّة، وقد كانت تلك التغيّرات نتاج مراعاة ذوق العربيّة المقطعيّ.

وتُفسَّرُ نسبة تلك التغيّرات إلى للتفريق؛ لتوافر تلك المواضع على أساسَي ظاهرة التفريق وهما التقابل والتغيير، وقد تجلّى ذلك في مقابلة الألفاظ المُغيَّرة فيها ألفاظاً غيرَ مُغيَّرة تربطها بها علاقة تصنيفيّة.

وتقع عملية حصر التغيير في هذه المواضع بما يتطلّبه التفريق في حيّز تضييع تأثير مراعاة ذوق العربيّة الفصحى في بناء مقاطعها، وهو من الأُسس التي

تقوم عليها الظواهر الموقعيّة، التي هي "مطالبُ سياقيّة تُعدُّ حلولاً لذلك التعارض الناشئ بين متطلبات النظام والسياق، وبتعبير آخر بين القواعد والتطبيق"[١].

فللظواهر اللغويّة نظامٌ تسير عليه وهو" جملة القواعد والقوانين المتحكّمة في الظواهر"[٢]، ويُقابل ذلك النظامُ الاستعمالَ؛ لأنّ الاستعمالَ هو تطبيق النظام، ومن هنا كانت المقابلة بينهما، أي بين تطبيق النظام ذي التغييرات، وبين الألفاظ والتراكيب التي تجري على النظام من غير تغييرات؛ لخلو تطبيقها من المشكلات التي تحتاج إلى الحلول، فليس كلُّ تطبيقٍ لأنظمة الألفاظ والتراكيب ينبغي أنْ تُجرى فيه تغيرات. وواحد من أهم الأسس التي تعتمد عليها الظواهر الموقعيّة مراعاة الذوق التشكيليّ للعربيّة.

أثر الضوابط المقطعيّة في تغيير بِنَى الألفاظ:

للمقطع أهميّة بالغة في نسج كلمات اللغة بوصفه قالباً تشكيليّاً تنتظم فيه الأصوات لتشكّل كلمات اللغة، فالمقطع هو العلاقة بين الصوت والتركيب، لذا يمثّل المقطع المرحلة الوسيطة بين إفراد الأصوات وتركيبها في الكلمات، قال د. عبد الصبور شاهين:"بين الصوت المفرد، والكلمة المركّبة من عدة أصوات مرحلة وسيطة هي مرحلة المقطع"[٣]، ومن هنا كان لمرحلة المقطع أثرٌ كبيرٌ في انتظام الأصوات سواء أكانت في كلمة واحدة أم في كلمتين. وللعربيّة مجموعة من الضوابط تُقيّد تشكيلها المقطعيّ، وهي ليست بِدعاً من اللغات في ذلك؛ فلكلّ لغة ضوابطُ في بنيتها المقطعيّة تختلف عن اللغات الأُخر، وهذا عائد إلى ذائقة تلك اللغة في تشكيل مقاطعها الصوتيّ[٤].

ودراسة الخصائص المقطعيّة للعربيّة مفيدةٌ في الوصول إلى تفسيرات علميّة سليمة لبعض الظواهر اللغويّة، يقول د. غانم قدوري الحمد في هذا الصدد:" وجدتُ أنّ عرض عددٍ من المسائل الصوتيّة والصرفيّة في ضوء حقائق النظام المقطعيّ في العربيّة أمرٌ

مفيد في توضيح ما يمكن أنْ تقدّمه دراسة المقطع من إسهام في معالجة قضايا لغويّة كثيرة وتفسيرها تفسيراً أقرب إلى طبيعة اللغة وواقعها "[٥].

وعملنا في هذا البحث هو مصداق لتوظيف دراسة بعض المسائل اللغويّة في ضوء خصائص البنية المقطعيّة للعربيّة لتقديم تفسير علميّ للتغيّرات الصوتيّة التي أصابت بعض الألفاظ. فكثير من التغيرات الصوتيّة التي تصيب الكلمات هي استجابة للنظام المقطعيّ للغة، وهي نتيجة تصادم الوضع الأصليّ مع النظام المقطعيّ[٦]، فتكون تلك التغيرات حلولاً سياقيّة موقعيّة تتوخى مراعاة ذائقة العربيّة المقطعيّة التي لها نظامها الخاص. وقد أثّرت الذائقة العربيّة في بناء مقاطعها كثيراً في بناء كلماتها، حتّى بلغت تلك التغيرات في بعض المواضع حدَّ مخالفة ضوابط النظام.

وسنبحث فيما يأتي بعض المواضع التي نسب النحويّون التغيير فيها إلى التفريق، وهو في حقيقته من أثر ما يتطلّبه النظام المقطعيّ للعربيّة. وفيما يأتي مجموعة من المسائل التي كانت علّة التغيير فيها مراعاة ذائقة العربيّة المقطعيّة في نسج كلماتها.

أولاً: تثنية الاسمين الموصولين (الّذي) و (الّتي):

تثنّى بعض الأسماء المبنيّة بزيادة لاحقة التثنية على آخرها مع تغيرات تصيب آخر المفرد، وقد فتحت تلك التغيرات باب النقاش في علة اختلاف تثنية الاسم المبنيّ عن تثنية الاسم المُعرَب، الذي تزاد عليه اللاحقة من غير تغيير في آخر مفرده، وعلّة انحصار ذلك التغيير بالمبنيّ، لذا وجد بعض النحويّين مسألة القول بأنّه تغيير للدلالة على الاختلاف بين المتمكّن وغير المتمكّن مناسبة هنا.

ويكون التغيير في تثنية الاسمين الموصولين (الّذي) و (الّتي) بحذف (الياء) منهما في التثنية، وقد أُرجعت علّة ذلك الاختلاف إلى التباين في الصنف، ونُظر إليه على أنّه المُوجِد للتغيرات التي تُصيب نهايات الأسماء بين الصنفين

المتمكّن وغير المتمكّن. ويدعم الحاجة إلى تعليل التغيير الذي يُصيب أواخر الأسماء الموصولة في التثنية، مخالفتها القياس الذي عليه الأسماء المتمكّنة. قال الرضيّ (ت٦٨٦هـ) عن مخالفة حذف (الياء) القياس وأنّها في غير المتمكّن:"... فحذف الياء شاذّاً لكونه غير متمكّن كما حذفت في (اللذان) والقياس (اللذيان) "[٧].

ويشاركُ الاسمين الموصولين اسما الإشارة (ذا وتا) في حذف آخرهما في التثنية، وكان لحذف (الألف) من نهاية اسمي الإشارة أثرٌ في الحكم على ذلك التغيير بأنّه للفرق بين المعرب والمبنيّ، لذا قالت مجموعة من النحويّين بأنّ حذف (ألف) اسم الإشارة في التثنية للفرق بين الأسماء المبنيّة والأسماء المعربة، قال سيبويه (ت١٨٠هـ):" وإنّما حَذَفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكّنة غير المبهمة"[٨].

وكان حقُّ لاحقة المثنى أنْ تلحق آخر الاسم الموصول واسم الإشارة من دون أنْ يُحذف آخره، هذا هو القياس في تثنية الأسماء وذلك مطّرد في الأسماء المعربة، لكنّه في هذه المجموعة بخلاف ذلك؛ إذ تُحذف أواخرُها وتدخل اللاحقة عليها، قال ابن هشام (ت٧٦١هـ):" ولتثنيتهما: (اللذان) و (اللتان) رفعاً، و (اللذين) و (اللتين) جرّاً ونصباً، وكان القياس في تثنيتهما وتثنية: (ذا) و (تا) أنْ يقال: اللذيان واللتيان وذيان وتيان، كما يُقال القاضيان ــ بإثبات الياء ــ وفتيان ــ بقلب الألف ياء ــ ولكنّهم فرّقوا بين تثنية المبنيّ والمعرب "[٩].

ولو كان حَذف الآخر في التثنية مختصّاً بالأسماء المبنيّة؛ لكان ذلك حُجةً للذين قالوا بأنّ حذف (الياء) من الاسم الموصول للتفريق بين المعرب والمبنيّ، ولكنّ ثَمَّة مُعرباتٍ حُذفت أواخرها في التثنية، فدَلّ ذلك على ضَعف ما ذهبوا إليه[١٠].

ومن تخريجات النحويّين لمسألة حذف آخر الاسمين الموصولين (الذي والتي) أن تثنيتهما مُرتَجَلةٌ وليست صناعيّة[١١]، بمعنى أنّ اللغة " تضع

للمثنى لفظاً منفصلاً عن لفظ المفرد مثلما وضعت للجمع لفظاً منفصلاً عن لفظ المفرد في نحو... (الذين)"[١٢].

ومن تعليلات النحويّين حذف (الياء) من آخر الاسم الموصول عند تثنيته التعليلُ الصوتيّ؛ إذ علّلوا حذفها بالتقاء الساكنين، وهو مردود بمنظور معايير الدرس الصوتيّ الحديث؛ إذ ليس ثَمَّة التقاء ساكنين بل هو اجتماع حركتين طويلتين، فضلاً عن ظهور ضَعف ذلك التعليل بكونه يوجب الحذف في نهاية الأسماء الموصولة، ولم يوجبه في الأسماء المعربة. فهم يعدّون (عَمِيانِ وشَجِيانِ وقاضِيانِ) مقابلاً لتثنية الموصول الذي حُذفت (الياء) منه لالتقاء الساكنين، قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ):" وأمّا احتجاجُهم بحذفِ الياء في التثنية، نحو قولهم: (اللذانِ)، فإنّما كان لالتقاء الساكنين، كما قلنا في (هذانِ)، ولم تثبت الياءُ وتتحركَ، فيقالَ: (اللَذِيَانِ)، كما قالوا: (العَمِيَانِ)، لنقصِ تمكُنها وخروجِها إلى شَبَهِ الحروف "[١٣].

وكان ينبغي أنْ يجري التغيير الصوتيّ على الصنفين[١٤]، فالتغيرات الصوتيّة لا تُعير للصنف الذي تنتمي إليه الكلمة أيَّ اهتمام، فهي تصيب الصوت؛ لأنّه وقع في بيئة صوتيّة توجب تغييره بغض النظر عن أيّة اعتبارات خارج المعايير الصوتيّة.

ويُظهِر التحليل الصوتيّ للبنية المقطعيّة لتثنية الاسم الموصول (الذي) التناسبَ التامّ بين بنيتها المقطعيّة وبين البنية المقطعيّة لتثنية الاسم المنقوص؛ إذ ينتهي (الذي) و (التي) بالياء كما ينتهي لفظ (القاضي) بها؛ لذا ينبغي أن تكون الإجراءات الصوتيّة التي تصيب بنية لفظ (القاضي) في حال التثنية هي نفسها التي تصيب بنية الاسمين الموصولين عند تثنيتهما.

قال د. عبد الصبور شاهين:" وأما إلصاق لاحقة التثنية بآخِر الكلمات المنتهية بياء مدّ (أي: بكسرة طويلة) فإنّه يجيء ليّناً سهلاً، حيث تلتقي الكسرة الطويلة بالفتحة الطويلة (في حالة الرفع مثلاً) فتنتج ياء نتيجة الانزلاق بين الحركتين، وهي في الوقت نفسه

صورة لام الكلمة، فيقال في: القاضي al qaadii‘ القاضيان ‘+ al qaadi aani، وكل ما حدث هو جعل الكسرة الطويلة في نهاية الكلمة كسرة قصيرة، كما نرى. وكذلك الحال في إلحاق علامة التثنية حين تكون ياء مدّ ونوناً. أي: في حالتي النصب والجر: القاضيين (‘al qaadi + ayni) "[١٥]، فكان بوسع العربيّ أنْ يقصّر الكسرة الطويلة في نهاية الاسم الموصول ومن ثَمَّ يَحدث الانزلاق، فتنتج الياء نصف الحركة، ومن ثَمَّ تضاف لاحقة التثنية في الرفع (-aani) ولاحقة التثنية في النصب والجر (- ayni)، لكن ذلك لم يحدث مع سهولته الصوتيّة.

وقد ذكر النحويّون مثالاً أكثرَ مناسبةً لبنية الاسم الموصول في التثنية، وهو تثنية (عمٍ وشجٍ)، بالنظر إلى تماثل الصوائت القصيرة التي سبقت الآخِر فيهما. فالذي حدثَ في تثنية (عَم) هو تقصير الكسرة الطويلة، ومن ثَمَّ الانزلاق بين الكسرة القصيرة والفتحة من المقطع اللاحق، وعلى النحو الآتي: / ع ـَ / / م ـ ـ / + (ن ـ)← / ع ـَ / / م ـ / / يَ ـَ ـَ / / نَ ـ /، وهذا التحليلَ نفسه يمكن انْ يُطبّقَ في تثنية الّذي: / ء ـَ ل/ / ل ـَ / / ذ ـ ـ/ + (ن ـ)← / ء ـَ ل/ / ل ـَ / / ذَ ـَ / / ي ـَ ـَ/ / ن ـ/، والإجراء نفسه في حال النصب والجَر عند إلحاقهما (ي ن ـ)، فتمثيل عَمِيَينِ الصوتيّ هو/ ع ـَ / / م ـ / / ي ـَ ي/ / ن ـ/، وتمثيل اللَذِيَين الصوتيّ: / ء ـَ ل/ / ل ـَ / / ذ ـ / / ي ـَ ي/ / ن ـ/.

فينبغي إذن من جانب مقطعيّ ــ ولا سيّما أشكالُ المقاطع ومجموعها في الكلمتين ــ أنْ تكون بنيتا الاسمين الموصولين (الّذي والّتي) في التثنية مماثلة تماماً لبنية تثنية قاضٍ وعمٍ.

وتأسيساً على ذلك فإنّ كلّ رأي يقوم تفسيره لحذف (الياء) على الذائقة المقطعيّة يحظى بالقبول متى ما استند إلى اختلاف بين البنيتين المقطعيتين لتثنية الاسمين الموصولين وما يماثلهما في البنية. وهذا يكشف ضَعف الرأي الذي ذهب صاحبه إلى أنّ سبب الاختلاف

قد يعود إلى رغبة العربيّة في اختصار المقاطع الصوتيّة في تثنية الاسم المبنيّ؛ إذ ينتهي بمقطعين في حال الرفع عند الوقف يمثلهما (ذِيان) أولهما مقطع قصير (ص ح)، والآخر طويل مغلق هو (ص ح ح ص)، وأنّ العربيّة آثرت حذف (الياء) ليكون مقطعاً واحداً، فيقلّ الجهدُ العضليّ المبذول[١٦].

فيكون العربيّ اختار لتثنية الاسمين الموصولين أنْ يكون عجزُهما مكوّناً من مقطع واحد بحذف (الياء)، واختار للاسم المنقوص أنْ يكون عجزُه مكوناً من مقطعين، وهذا التعليل نفسه محتاج إلى تعليل، إذ لو كان العربيّ يتوخى اختصار الجُهد في جعلهما مقطعاً واحداً في تثنية الاسم الموصول، لكان قد توخى ذلك التخفيف في تثنية الاسم المنقوص أيضاً فهما ذوا بنية مقطعيّة واحدة.

وبالطريقة نفسها يَظهر ضَعف الرأي الذي يعتمد عدد المقاطع الصوتيّة المكونة للكلمة علّة لحذف (الياء)، إذ ذهب بعض المحدَثين إلى أنّ حذف (الياء) مُتأتٍ من سعي المتكلّم لمواكبة ذائقة العربيّة المقطعيّة بالتخلص من التجمعات المقطعيّة غير المرغوبة، ومنها الكلمات خماسيّة المقاطع التي تقع في حيّز النُدرة، وإرجاع الكلمة إلى تكوين مقطعيّ رباعيّ مُبعدٍ لها عن تلك الندرة[١٧]، فيكونُ غرض حذف (الياء) في تثنية الاسم الموصول إخراج تثنيته عن البنية المقطعيّة غير المرغوبة[١٨].

والذي يبيّن ضَعف هذا الرأي تشكّل (العَمِيان والشَّجِيان، والقَاضِيَان) من خمسة مقاطع ــ وهو عدد مقاطع تثنية (الذي)، فيما لو لم تُحذَف منه الياء ــ ولم يكن ذلك داعياً لحذف الياء منها.

أمّا الرأي الذي يبدو رجحانه على سائر الآراء، فهو الذي اعتَمد موضع النبر في المقطع وأثره في التشكيل الصوتيّ للكلمة؛ إذ يقع النبر على المقطع الثاني من مقاطع كلمة (الذي) الثلاثة (اَلْ / لَ / ذِي)، ويؤدّي ذلك النبر إلى حذف قمّة المقطع التالي له، وهو (ذي)، فتنضمّ قاعدتُه حينئذٍ إلى المقطع المنبور، وبذا يُحوَّل من مقطع قصير مفتوح إلى مقطع طويل مغلق هو (لـ

ذ)[١٩]. فتكون البنية على هذا النحو: / اَلْ / / ل ـَ ذ/ ، وهذه البنية هي إحدى اللغات الستّ في الاسم الموصول وعليها شواهد فصيحة [٢٠]، فتكون تثنيته بزيادة اللاحقة فقط وليس ثَمَّة حذفٌ من أثر دخول اللاحقة.

ثانياً: فتح تاء (لاتَ):

تلحق تاء التأنيث الساكنة الحروفَ ومنها الحرف (لا) للتأنيث، أو لغرض المبالغة، أو مشابهة الفعل كما يرى ذلك بعض النحويّين[٢١]، فيتشكّل الحرف (لاتَ) الذي بمعنى (ليسَ)، فهي مركّبة من حرف النفي، وحرف التأنيث على وفق أحد مذهبي النحويّين فيها[٢٢].

وبدخول (التاء) عليها تشكّلت صورة من صور تعدد التقابل، وقد نشأت تلك الصورة من ربط النحويّين بين سكون (التاء) التي للتأنيث في الأفعال، وتحريك (التاء) التي في (لاتَ) بالنظر إلى أنّها (تاء) داخلة لتأنيث الحرف، وهي مُغَيَّرة عن (التاء) التي للتأنيث في الأفعال، فهذه مفتوحة والتي في الأفعال ساكنة.

ومن هنا قال بعض النحويّين بأنّ علّة تحريك (التاء) بالفتح في (لاتَ) هي إيقاع الفرق بين الداخلة على الأفعال والداخلة على الحروف، قال العكبري (ت٦١٦هـ):" أَمَّا (التَّاء) فَقَالَ قومٌ هِيَ مُتَّصِلَة بـ (لَا) دخلت لتأنيث الْكَلِمَة كَمَا دخلت فِي (رُبّ) و (ثُمّ) وعَلى هَذَا يُوقف عَلَيْهَا بِالتَّاءِ، لأنَّها أشبهت التَّاء اللاحقة بِالْفِعْلِ فِي دلالتها على التَّأْنِيث فِي غير لَفظهَا وَفُتِحَت ليفرّق بَين الْحَرْف وَالْفِعْل "[٢٣].

ولم يستبعد العكبري أنْ تكون قد حُرّكت للتخلص من التقاء الساكنين، لذا أردف قائلاً:" وَلَو قيل حُرِّكت لالتقاء الساكنين كَانَ وَجهاً"[٢٤]، وبه قال بعض النحويّين[٢٥]. لكنّ الأشموني (ت٩٠٠هـ) استبعد أنْ يكون تحريكها لالتقاء الساكنين مُستدلاً بتحرك (التاء) بالفتح عند دخولها على حروف لم تُختَم بساكن، واتّخذ ذلك دليلاً على قوة الرأي القائل بأنّها للفرق، يَظهر ذلك في قوله:" وحُرّكت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها

الفعل، وليس لالتقاء الساكنين؛ بدليل (رُبَّتَ) و (ثُمَّتَ) فإنّها فيهما متحرّكة مع تحريك ما قبلها "[٢٦].

وإنْ كانت (لاتَ) لم تَرِد إلا مفتوحةَ (التاء) فإنّ (رُبَّتَ) و (ثُمّتَ) قد وردت ساكنة (التاء) في بعض المواضع، ولقد ذكر ذلك جمع من النحويّين، قال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ):" فاحترزنا بالساكنة عن... اللاحقة للحرف نحو لاتَ ورُبَّتَ وثُمَّتَ، وأمّا تسكينها مع ربّ وثُمّ فقليل نحو: ربَّتْ وثُمَّتْ"[٢٧]، فالجمع بين (لاتَ) و (ربّتَ) و (ثُمّتَ)، والمساواة بينها في أنّ تاءها لا تأتي إلا مفتوحة منقوض بما ورد عن العرب في الأخيرتين.

ولا يخلو الجمع بينها من فائدة تكشف علّة اقتصار تحريك (التاء) في (لاتَ) على الفتح، بخلاف (التاء) في (رُبَّت) و (ثُمَّت)؛ إذ يُنبئ اختلاف البنية المقطعيّة بين (لاتَ) من جانب، وبين (رُبَّت) و (ثُمَّت) من جانب آخر عن تلك العلّة. التي هي حتماً غيرُ التقاء الساكنين كما أشار إلى ذلك الأشموني، وإنْ علّلها بالفرق بين الداخلة على الفعل والداخلة على الحرف، وهو رأي يُغري بالقول به انتماء (رُبَّ) و (ثُمَّ) إلى الصنف الذي تنتمي إليه (لا)، واتّحادها في حركة (التاء) الداخلة عليها.

والذي يقوى لدينا أنّ الداعي إلى تحريك (التاء) الداخلة على (لا) هو البنية المقطعيّة المتشكّلة، إذ يتشكّل بدخول (التاء) عليها مقطعٌ مديد مغلق بصامت واحد، وهو مقطع غيرُ مرغوبٍ فيه[٢٨] ، فيُتخلّص منه بتحريك آخره وهو (التاء)؛ لينقسمَ إلى مقطع طويل مفتوح ومقطع قصير، ويكون تمثيلها الصوتيّ بالشكل الآتي:

لَاتْ ← / ل ـَـَ ت / ← / ل ـَـَ /

/ ت ـَ / ← لاَتَ

وليس (رُبَّتَ) و (ثُمَّتَ) على حد سواء مع (لاتَ) في البنية المقطعيّة؛ إذ لا يُفضي تسكين (التاء) فيهما إلى مقطع غير مرغوب، لكنه يشكّل تكراراً غير مرغوب للمقطع نفسه، وبذا يمكن أنْ نعلّل إمكان تسكين (التاء) فيهما، وهو الظاهر في بعض استعمالات العرب

إياهما، وإنْ كانت قليلة. ويمكن تعليل ميل العربيّ إلى فتح (التاء) فيهما إلى رغبته في تغيير مقاطعه المتماثلة والمتوالية التي تولّد ثِقلاً مُستكرهاً. وبتغيير ثاني المقطعين عن الأول يزول ذلك الثِقل المستكره[٢٩]، ويمكن التمثيل الصوتيّ لتلك العملية بالشكل الآتي:

ثُمَّتْ ← / ث ـُ م / / م ـَ ت / (توالي مقطعين متوسطين مغلقين) ← / ث ـُ م / / م ـَ / / ت ـَ / ← ثُمَّتَ، رُبَّتْ ← / ر ـُ ب / / ب ـَ ت / (توالي مقطعين متوسطين مغلقين) ← / ر ـُ ب / / ب ـَ / / ت ـَ / ← رُبَّتَ.

ثالثاً: تشديد ياء النسب:

تلحق الياء المشدّدة آخرَ الاسم المراد النسب إليه، لتدُلَّ على النسبة إليه، وتدخلُ هذه (الياء) مع ما التصقت به في علاقة من التقابل مع صورة المضاف إلى (ياء) المتكلّم في نظر النحويّين في شيء من الشبه اللفظيّ؛ لذلك جعل بعض النحويّين تلك الصورة من التعدّد مبناهُ في تعليل تشديد (ياء) النسب، من ذلك قول الصايغ (ت ٧٢٠هـ):"وتشديد الياء للفرق بين ياء النّسب، وياء المتكلّم "[٣٠]، وقد علّل بعض النحويّين تشديد (الياء) بالعلّة نفسها، لكنْ بعبارة أخرى هي أنّه لأمن اللبس بـ (ياء) المتكلّم[٣١].

ويبدو أنّ الذي دعا إلى تشديد (الياء) ليس علّة إيقاع الفرق بينها وبين (ياء) المتكلّم، بل هي متطلبات النظام المقطعيّ للكلمة؛ إذ يُراد لهذه (الياء) أنْ تكون حرفَ إعراب الاسم الذي دخلت عليه، ولا يتحقّق تحمّلُها لحركات الإعراب الثلاث إلّا إذا شُدّدت؛ فلو جاءت منفرِدةً لم يظهر عليها إلا الفتحة، ولأوجبت البنية المقطعيّة حينئذٍ حذفها في حالي الرفع والجرّ.

وقد أشار النحويّون إلى هذا المحذور، من ذلك قول ابن يعيش:" لو لحقت خفيفةً، وما قبلها مكسورٌ؛ لثقُل عليها الضمّةُ والكسرةُ، كما ثقُلتا على القاضِي والداعِي، وكانت مُعرَّضة للحذف إذا دخل عليها التنوينُ، فحصَّنوها بالتضعيف"[٣٢]. فلحاق لاصقة الإعراب لا يظهر في الاسم المنسوب إلّا بذلك التشديد، وهو

الذي أشار إليه الصبّان (ت١٢٠٦هـ) بقوله:"وشُدّدت الياء ليجري عليها وجوه الإعراب الثلاثة، ولو أُفردت لاستُثقلتْ الضمّةُ والكسرةُ عليها "[٣٣].

ويظهر من ذلك أيضاً أنّ فرصة تحقّق اللبس بين (ياء) المتكلّم و (ياء) النسب غير واردة أو قليلة جداً؛ لأنّها على فرض تخفيفها مثل (ياء) المتكلّم لا تكون إلا مفتوحة في حال النصب، فهي ستُحذف في حالي الرفع والجرّ.

فالداعي إلى تشديد (الياء) ــ وهو ما أشار إليه بعض النحويّين ــ هو تمكين اللاصقة الإعرابيّة من الظهور على الاسم المنسوب في الأحوال الثلاث، وذلك لا يتأتى في حال كون (ياء) النسب منفردة من غير تشديد، ويمكن بيان البنية المقطعيّة حينئذ على نحو المثال الآتي:

هاشم ← هاشميْ + علامة الإعراب ← / هـ ـَـَ / / ش ـِ / / م ـِـ / + / ـُ ن /

وبما أنّ علامة الإعراب لاحقةٌ صوتيّة مبدوءة بصائت قصير فلا يمكن أنْ تُشكّلَ بداية مقطع، ولا يمكن أنْ تضاف إلى المقطع السابق؛ لأنّه يؤدّي إلى توالي ثلاثة صوائت، وهو ممنوع في العربيّة، فلم يكن أمام البنية إلّا اللجوء إلى زيادة (الياء) نصف الصائت قبل علامة الإعراب ليتشكّل مقطعٌ مقبول. ويكون تمثيله الصوتيّ على النحو الآتي:

هاشم ← هاشميْ + ي + علامة الإعراب ← / هـ ـَـَ / / ش ـِ / / م ـِـ / / ي ـُ ن /

ويقوّي ما ذهبنا إليه من أثر للبنية المقطعيّة في زيادة (الياء) عند إرادة إلحاقها علامةَ الإعراب، أنّ إلحاق الاسم المنسوب (تاء) التأنيث لا يكون إلا بتشديد (الياء)؛ لأنّ مورفيم (تاء) التأنيث يبدأ بصائت أيضاً، فلا يمكن لذلك المورفيم أنْ تكون بدايته بداية مقطع، ولا يمكن لحاق ذلك الصائت من مورفيم التأنيث المقطع السابق؛ لأنّه سيؤدّي إلى توالي ثلاثة صوائت وهو ممنوع، فيُعالج ذلك بزيادة (الياء) نصف الصائت؛ لتُشكّل مع الصائت القصير من مورفيم التأنيث مقطعاً مستقلاً،

وتُشَكِّل (التاء) مع علامة الإعراب مقطعاً مستقلاً، ويكون تمثيله الصوتيّ على النحو الآتي:

هاشم ← هاشمي + تاء التأنيث + علامة الإعراب ← / هـ ـَـ / / ش ـِ / / م ـِـ / + / ـَت / + / ـُن /

هَاشِم ← هاشمي + ي + تاء التأنيث + علامة الإعراب ← هاشميّةٌ/ هـ ـَـ / / ش ـِ / / م ـِـ / / ي ـَ / / ت ـُ ن/ .

والاسم المنسوب صفة مأخوذة من لفظ المنسوب إليه، لذلك ألحق (تاء) التأنيث وأعمل إعمال الصفات، قال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ):" ويصير الاسم للحاق الياءين له صفةً للذي تنسبه إليه بعد أنْ لم يكن كذلك، فلهذا أُلحقت التاءُ المؤنثَ وأعمل إعمال الصفات في نحو: هذه امرأة تميميّة، وتلك عمامة كوفيّة ومررت برجل هاشميّ أبوه، ومصريّ حماره "[٣٤]، فدخول العلامة الإعرابيّة وعلامة التأنيث الاسمَ المنسوب يستلزم أنْ يكون ذلك الاسم ذا نهاية مقطعيّة يمكن بوجودها أنْ تتّصل بها تانك الزيادتان، ولا يكون ذلك إلّا بزيادة (الياء).

رابعاً : جمع ما كان من الأسماء عينه (واو) و (ياء) متحركتان جمع تكسير:

القياس عند النحويّين في جمع ما كان أصل العين فيه من الأسماء (ياءً) أو (واوً) متحركتين هو تصحيح (الواو) و (الياء) في الجمع، مثل جمع (مقام) التي أصلها (قوَم)، و (معيشة) التي أصلها (عيَش)، و (معونة) التي أصلها (عوَن)؛ إذ تُجمع على (مقاوم ومعايش ومعاون)، أمّا ما كانت واوه وياؤه وألفه في المفرد زائدةً، وليس لها أصل متحرّك، فإنّها تقلب في الجمع همزةً، مثل جمع (عجوز)، و (رسالة)، و (صحيفة)، فجمعها يكون على (عجائز ورسائل وصحائف)[٣٥].

وينتج عن هذا الاختلاف بين الجمعين صورةٌ من صور تعدد التقابل في نظر النحويّين؛ إذ تمثّل (الواو) و (الياء) في المجموعة الأولى (مقام ومعيشة ومعونة وما شابهها) حروفاً أصلية من حروف الكلمة. وهي في

المجموعة الثانية حروف زائدة عن بنية الأصل.

وينتج عن ربط هذا التقابل بالاختلاف بين جمعيهما تعليل الاختلاف بين الجمعين بأنّه للفرق بين (الواو) و (الياء) الأصليتين، و (الواو) و (الياء) الزائدتين، وهو ما صرّح به بعض النحويّين. إذ جعلوا من الإعلال بالهمز هو التغيير بين الطرفين للإشارة إلى اختلافهما، قال أبو البقاء العكبري:" تَقول فِي معيشة معايش بِغَيْر همز ووزنه مفاعل وَإِنَّمَا لم يهمزوا؛ لِأَنّ الياءَ أصلٌ وإنّما يُهْمَزُ الزّائدُ للفَرْق "[٣٦]، ولعلّ رأي القائلين بأنّ التصحيح لإيقاع الفرق قائم على أنّ إثبات (الواو) و (الياء) في الجمع، لم يأتِ إلّا للإشارة إلى أنّهما أصلٌ في المفرد، قال ركن الدين الاستراباذي (ت٧١٥هـ):" ولم يقلبوا الياء والواو همزة في مقاوم ومعايش ومعاون، جمع: مقامة ومعيشة ومعونة؛ للفرق بين الياء والواو، الزائدتين كما في نحو: رسائل وصحائف وعجائز، وبين الواو والياء الأصليتين "[٣٧].

وقد جعل ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الفرق المراد إيقاعه بإعلال أحد الطرفين، وتصحيح الآخر بين البابين بشكل عام، لا بين الأصليّ من أصواتها والزائد منها، ينبئ عن ذلك قوله:" وَلم يفعلوه فِي بَاب مقاوم ومعايش للْفرق بَينه وَبَين بَاب رسائل وعجائز وصحائف"[٣٨]، وتعقّب ركن الدين الاستراباذي كلام ابن الحاجب هذا، فدفع أنْ يكون التفريق الذي أراده هنا لدفع اللبس، وحصر صحته بأنّه يراد منه بيان الاختلاف في الحكم، وهو نقضٌ منه لإمكان أنْ يكون هذا الموضع من مواضع التفريق، فهو حكمٌ لغويّ استحقه كلُّ طرف بغض النظر عن الطرف الآخر، وهو قوله:" وقد أورِد عليه أنّه إنْ أراد بالفرق دفع اللبس بين الياءين، فليس بشيء؛ لأنّه لا التباس بينهما على تقدير قلب الواو والياء فيهما همزة، لجواز أنْ يُفرّق بينهما بالأصل. وإنْ أراد به وجود علّة تفصل بين الياءين في الحكم فهو صحيح "[٣٩].

وهذا يكشف عن تأثر بعض

النحويّين بصور تعدد التقابل التي بينها تغيير لحق صنفاً ولم يلحق الآخر، وربطهم ذلك التغيير بإيقاع الفرق بين الصور التي يُتصور تطابقها لولا ذلك التغيير. ويدلُّ على أنّ القائلين بأنّ التصحيح لإيقاع الفرق بين الأصوات ذات الصورة المتشابهة، والأصناف المختلفة، يرون أنْ التغيير بينها إنّما كان لبيان الاختلاف في الصنف. وإنْ لم تكن صورة التعدّد تلك موقعةً للبس بين الصنفين.

وهو ما يُفهم من نصّ ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) الذي تحدّث فيه عن علّة التصحيح والإعلال في هذه المسألة، فقال: "كل جمع، لما فيه مدّة ثالثة، إذا كان الجمع على مثال مَفاعِل، فتُبدل الهمزة من المدّة الواقعة بعد ألف الجمع نحو: قلادة وقلائد... وما كان مدّة لكنّه غير زائد كمفازة؛ فإنّها منقلبة عن أصل، ومعيشة، ومعونة؛ فإنّ جمعها: مفاوز، ومعايش، ومعاون... وإنّما فعلوا ذلك ليفرّقوا بين الياء، والواو الزائدتين، وبين الياء والواو الأصليّتين "[٤٠].

وقد كان تعليل بعض المتقدمين للاختلاف بين الصنفين ينهج نهجاً صوتيّاً يبتغي توضيح ما يستحق كلُّ صنف من (الواو) و (الياء) عند جمع تلك الألفاظ. وقد شاب ذلك التعليل الصوتيّ الكثير من مجانبة مسلمات الدرس الصوتيّ الحديث، إلّا أنّه لا يخلو من إشارات قيّمة لوعي المتقدمين بطبيعة الصوائت في العربيّة وأنواعها.

ومن مجانبة تعليلاتهم الصوتيّة مقررات الدرس الصوتيّ الحديث قولهم بأنّ الداعي إلى قلب (ألف) المدّ، و (الواو) و (الياء) شبه الحركتين بعد (ألف) الجمع التقاء الساكنين، وأنّ (ألف) المدّ يُحرّك فينقلبُ هَمزاً.

ويرى الدرس الصوتيّ الحديث أنّه ليس ثَمَّة التقاء ساكنين، بل هو التقاء حركتين طويلتين عند مجيء (ألف) الجمع قبل (ألف) الكلمة المفردة، وحركة طويلة وشبه حركة عند مجيء (ألف) الجمع قبل (الواو) و (الياء) في الكلمة المفردة، وأنّ (الألف) حركة طويلة لا يمكن أنْ تُحَرّك. قال

أبو محمد الصيمري (ت ق٤هـ):" وإنّما وجب الهمز في هذا الجمع؛ لأنّ الألف، والواو، والياء سواكن في هذه الأسماء، فإذا أردنا أنْ نجمع زدنا ألف الجمع ثالثة فتقع هذه الحروف بعد ألف الجمع سواكنُ {كذا} فيلتقي ساكنان؛ ألف الجمع وأحد هذه الحروف، فلابدَّ من حذفٍ أو تحريك"[٤١]، وليس للحذف سبيل؛ لأنّه يُخِلّ بالبنية بالشكل الذي تقصر فيه عن أداء المعنى فلم يبقَ إلّا تحريك الثاني بمعايير التراث اللغويّ، وتحريكُه جاعلُه همزةً[٤٢]، فيكون عندئذٍ على وزن (فعائل)، مثل رسائل وكبائر وصحائف.

ويرى النحويّون أنّ الساكن الثاني بعد (الألف) في جمع (معيشة ومعونة ومقام) يرجع إلى أصله من التحريك؛ لأنّه احتِيج إلى التحريك فَرَجَعت إلى أصولها، وهي على التوالي: (عيَش وعوَن وقوَم)، فكانت جموعها معايش ومعاون ومقاوم، قال أبو محمد الصيمريّ:"فأمّا مقاوم، ومعايش ـــ جمع مقام ومعيشة ـــ فلا يُهمز، والفرق بين هذا وبين ما تقدّم: أنّ الألف في مقام، والياء في معيشة أصليتان ليستا بزائدتين، وأصلهما الحركة، فلما وقعتا بعد ألف الجمع واحتيج إلى تحريكهما رُدّا إلى الأصل "[٤٣]، وقال السيرافيّ (ت٣٦٨هـ):" أنّه متى جُمع مقال ومقام ومعيشة وما جرى مجرى ذلك فإنّ حروف المد تدقُّ إلى أصولها في الجمع ولا تُعلّ فيقال في جمع مقال مقاول "[٤٤].

وعلى الرغم من ابتعاد تحليلهم الصوتيّ هذا عن القبول على وفق معايير الدرس اللغويّ الحديث، إلا أنّه لا يُنقِص من قيمة ما ذكره المتقدمون في هذه المسألة من إشارات تنوع الأصوات الصائتة واختلافها على الرغم من اتّحادها في الرمز الكتابيّ، وفي طليعة تلك الإشارات وضوحاً إشارة سيبويه؛ فقد بيّن اختلاف قوّة الصوائت، إذا كانت أصوات مدّ عنها إذا كانت أنصاف صوائت، فالأخيرة فيها من القوة ما يجعلها قابلة للحركة بخلاف الأولى، وهو الفهم الذي قامت عليه نظرية المزدوج الصوتي؛ إذ تنحو الصوائت

منحىً مشابهاً لمنحى الصوامت في طريقة التصويت بها حتى تُظهر احتكاكاً غيرَ موجود في نظائرها من الصوائت، لذا تكون قاعدة مقطع مسبوقةً بحركة مرّة ومتلوةً بها مرّة أخرى.

وتَظهر الإشارة إلى ذلك الاختلاف في قول سيبويه:" وسألته عن واو عجوزٍ وألف رسالةٍ وياء صحيفةٍ، لأيّ شيء هُمزنَ في الجمع، ولم يَكُنَ بمنزلة معاون ومعايش إذا قُلْتَ صحائف ورسائل وعجائز ؟ فقال: لأنّي إذا جمعت معاون ونحوها، فإنّما أجمع ما أصلُه الحركة، فهو بمنزلة ما حُرّكت كجدوَلٍ. وهذه الحروف لمّا لم يكن أصلها التحريك وكانت ميّتةٍ لا تدخلها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً ممّا أصله متحرّك... فهذه الأحرف الميّتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أنْ تُغَيّر"(٤٥). فالمعيار الذي احتكم إليه سيبويه هنا قوة الصوت المتمثّل بتحمّله الحركة، وأثر ذلك في التلاؤم بين الأصوات فيُغيّر ما كان ضعيفاً ويُقرُّ ما كان قويّاً.

ويمكن الاعتماد على تحليل سيبويه آنف الذكر لبيان أنّ الداعي إلى التغيير بين جمع الصنفين في البنية هو النظام المقطعيّ، ويكون ذلك لو استبعدنا مسألة ردّ الأصوات إلى أصولها المتحرّكة في جمع معيشة على معايش وما شابهها، التي لا يقرّها الدرس الصوتيّ الحديث، فهو يتعامل مع ما هو موجود فعلاً من الأصوات لا الأصول التي كانت عليها، فما لا يأتلف من الأصوات وما سبقه، يُصار إلى تغييره إلى صوت يحظى بالائتلاف مع الأصوات المجاورة، ولا شكَّ أنّ ذلك مختلِف بين أصوات المدّ، وبين أنصاف الصوائت وهما (الواو) و (الياء) أحد عنصري المزدوج الصوتيّ. وبذلك يكون لتعليل سيبويه الصوتيّ السابق قبولٌ في الدرس الصوتيّ الحديث أكثر من التعليل الذي يرى أصحابه أنّ التغيير في أحد بنيتي صور التعدد هو لإيقاع الفرق.

ويمكن تعليل قلب ما بعد (ألف) جمع التكسير في هذا الموضع همزةً، تعليلاً صوتيّاً مقطعيّاً، وكذلك

الحال مع تصحيح الصوت الذي يلي (ألف) الجمع؛ إذ يرجع الإعلال والتصحيح في هذا الموضع إلى البنية المقطعيّة التي تفرضها طبيعة الأصوات المشتركة فيها، وليس لصنف مقابل ولا لأصل تلك الأصوات أيُّ أثرٍ في ذلك التغيير.

فعند جمع كلمة (رسالة) يكون التمثيل الصوتي بالشكل الآتي:

رسالةٌ ← / ر ـ / / س ـَـَ / / ل ـَ / / ت ـُ ن /، وبإدخال ألف الجمع بعد السين والكسرة بعد ألف (رسالة)، تُربَك البنية المقطعيّة، فتكون / ر ـــ / / س ـَـَـَـَـ / / ل / في حال الوقف؛ إذ يتشكّل بوجود (ألف) الجمع والكسرة تركيب مقطعيّ غيرُ مقبول، ولا يمكن له أنْ يشكّل مع الأصوات التي تليه مقطعاً مقبولاً، ولا مع الأصوات التي سبقته، فيُصار إلى التخلص من هذا التركيب غير المقبول بإبدال (الألف) الثاني صوتاً صامتاً هو الهمزة، فيتشكّل حينئذٍ من الهمزة والكسرة والصامت الأخير (اللام) مقطعٌ مقبولٌ، فيكون الجمع رَسَائِل ← / ر ـَ / / س ـَـَ / / ء ـِ ل/ في حال الوقف.

ويكون التمثيل الصوتي لجمع كلمة (عَجوز) بالشكل الآتي:/ ع ـَ / / ج ـُـُ / / ز ـُ ن/، وبإدخال ألف الجمع بعد الجيم والكسرة بعد الواو يتشكل تركيب مقطعي غير مرغوب هو المزدوج في المقطع الأخير / ع ـَ / / ج ـَـَ / / و ـِ ز / في حال الوقف؛ إذ لا يُرغب في توالي (الواو) نصف الصائت والكسرة في المقطع الواحد، لذا " فإنّ اللغة تتخلص من هذه المجاورة عن طريق حذف شبه الحركة فتلتقي الحركة مع الحركة في سياق لا يمكن أنْ تقبله العربيّة التي تلجأ إلى إحداث عملية انزلاق همزة مقحمة ليست من بنية النمط لتفصل بين الحركتين وتصحّح النظام المقطعيّ"[٤٦]، فتدخل تلك الهمزة مَتبوعةً بالكسرة والزاي في مقطعٍ مستقل، فتنتظم البنية المقطعيّة، وتكون على النحو الآتي:/ ع ـَ / / ج ـَـَ / / ء ـِ ز / في حال الوقف. وعند جمع كلمة (صَحِيفَة) يكون التمثيل الصوتيّ

بالشكل الآتي:

/ ص ـَ // ح ـ ـ // ف ـَ // ت ـُ ن /، وبإدخالَ أَلف الجمع بعد الحاء والكسرة بعد الياء يتشكّل تركيب مقطعيّ غير مرغوب فيه، هو المزدوج المكوّن من توالي (الياء) نصف الصائت، والحركة القصيرة (الكسرة)، ويبيّنه التمثيل الصوتي:/ ص ـَ / / ح ـَـَ / / ي ـ ف / في حالة الوقف، فيُصار إلى التخلّص من هذا التوالي غير المرغوب فيه بحذف نصف الصائت شِبه الحركة وهو (الياء)، فيلتقي حينئذ الصائت الطويل (الألف) بالصائت القصير (الكسرة)، وهو تركيب مقطعيّ غير مقبول أيضاً.

فتدخل الهمزة للفصل بين الصوائت وتعيد للتركيب المقطعيّ القبول، فتشكّل الهمزة متبوعةً بكسرةِ صيغةِ الجمع، و (الفاء) مقطعاً مستقلاً، فتنتظم البنية المقطعيّة وتكون على النحو الآتي / ص ـَ // ح ـَـَ // ء ـِ ف / في حال الوقف.

ويظهر من نصوص المتقدمين أنّ الهمزة المجتلبة للفصل بين الصوائت في الأبنية سالفة الذكر قد لحقها التخفيف عند بعض العرب فصارت بين بين، وصارت (ياءً) خالصةً عند بعضهم الآخر، قال التبريزي (ت٥٠٢هـ):" وإذا قلت صحائف فالهمز واجب، ويجوز أنْ تجعل الهمزة بين بين، والذي دلّ عليه كلام سيبويه أنّه لا يجوز أنْ تجعلها ياء خالصة، وقد حكى غير ذلك أبو عمر الجرمي فزعم أنّهم يقولون عجايز بياء خالصة، وكذلك الحكم في كلّ ما كان على فعائل "[٤٧] ، فهذا الكلام يكشف عن جعل بعض العرب الهمزةَ نصفَ صائت هو (الياء)، ولا جرمَ أنّ ذلك متماشٍ مع ميل العرب إلى التخفيف والتسهيل.

ويكون التمثيل الصوتيّ لها في حال التخفيف بالشكل الآتي:/ ع ـَ // ج ـَـَ // ي ـ ز/ في حال الوقف، والذي حدث أنَّ الهمزة حُوّلت إلى نصف صائت مجانس للحركة التي تليها، فميل العرب إلى تسهيل الهمزة جعلهم يتركون مرحلة الهمز، ويقلبون

الصامت وهو صوت الهمزة إلى (الياء) نصف الصائت وبذلك يتحقق التخفيف.

أمّا عند جمع ألفاظ المجموعة الثانية وهي ذوات (الياء) و (الواو) الأصليّتين، فإنّ الأمر لا يختلف عن نظائرها من ذوات (الواو) و (الياء) الزائدتين، فالتحليل الصوتيّ ناظرٌ إلى الواقع الصوتيّ المنطوق لا إلى اعتبارات قَبْلِيّة تنماز بها الأصوات، ومن ذلك يمكن توحيد التغيرات الصوتيّة التي طالت المجموعتين، ويظهر ذلك واضحاً من التحليل الصوتيّ والاستعمال العربيّ، فعند جمع لفظة (معيشة) يكون التحليل الصوتيّ بالشكل الآتي: / م ـَ / / ع ـ ـ / / ش ـَ / / ت ـُ ن /، وبإدخال (الف) الجمع بعد العين والكسرة بعد (الياء)، يتشكل تركيب مقطعي غير مرغوب في المقطع الأخير منها / م ـَ / / ع ـَـَ / ي ـ ش /؛ إذ تتوالى شبه الحركة الياء والحركة القصيرة، وهو توالٍ غير مرغوب فيه، فيُصار إلى حذف شبه الحركة (الياء)، فيلتقي الصائت الطويل بالصائت القصير، وتدخل الهمزة للفصل بينهما، ومن ثَمَّ تشكّل مع الكسرة و (الشين) مقطعاً مستقلاً، ويكون التحليل الصوتيّ للكلمة على هذا النحو: معائش ← / م ـَ / / ع ـَ ـَ / / ء ـ ش /، وقد قرأ بها نافع[٤٨] (ت ١٦٩هـ) قوله تعالى ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾[٤٩].

ويستند هذا التحليل إلى إجماع العرب على إدخال الهمزة للفصل بين الصائتين، غيرَ مبالين بالأصل الذي عليه (الياء) أو (الواو) المحذوفتين، وقد ظهر ذلك جلياً في جمع كلمة (مصيبة) على (مصائب)، فقد اتّفق اللغويّون أنّ العرب تَهمز (مصائب)، وأنّ القياس خلافُه، قال الجوهريّ (ت ٣٩٣ه): "وأجمعت العرب على همز المصائب وأصله الواو، كأنّهم شبّهوا الأصليّ بالزائد. ويُجمع أيضاً على مصاوب وهو الأصل"[٥٠].

وعلى الرغم من أنّ إجماع العرب حالَ بين أغلب النحويّين واللغويّين وبين وصف هذا الاستعمالِ بالخطأ،

فقد أخذوا يلتمسون له تخريجات تعتمد التشبيه[٥١]. وقد حصر ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) الشذوذ عن القياس في لفظ (مصائب) فقط، فقال:" فإنْ لم تقع في الجمع على حسب ما اعتلت عليه في المفرد، ولا اكتنف ألف الجمع حرفا علّة، فإنّك تُبقي العين على أصلها من واو أو ياء فتقول في جمع مقول (مقاول) وفي جمع مقام (مقاوم) وفي جمع معيشة (معايش)، إلّا لفظةً واحدة شَذّت فيها العرب وهي مصيبة قالوا في جمعها (مصائب) فهمزوا العين"[٥٢]. والمروي عن العرب بخلاف ذلك؛ إذ لم يقتصر الهمز عليها فقط؛ فقد ذكر النحويّون أنفسهم أنّ كثيراً من تلك الألفاظ قد جاء جمعُها بالهمز والتصحيح. ولن يقلّل من قيمة أيّ من الاستعمالين كَثرتُه، أو قِلّتُه، ومخالفته للقياس أو موافقته إياه.

لكنّ النحويّين واللغويّين قلّلوا من شأن ما خالف ضوابطهم وقواعدهم ووصفوه تارة بالوهم وبالخطأ تارة أخرى، وقد ظهر ذلك جلياً فيما ذكروه في جمع تلك الألفاظ؛ إذ جاء جمع كثيرٍ منها بالهمز والتصحيح، فجعلوا ما خالف الضوابطَ التي ذكروها شذوذاً عن القياس، وخطّأوا من قالها وإنْ كان عربيّاً فصيحاً[٥٣]، وعلّلوا تلك الاستعمالات المتنوعة بمشابهة الجانب الثاني والقياس عليه والتوهم. فخطّأوا قراءة نافع (معائش)، ونسبوا إلى نافع قصوره في العربيّة. وأنّ قراءته ضعيفة وأنّه لم " يكن قَبّاً في العربيّة"[٥٤]، وفي كلام الرضيّ ما يُظهر أنّ الهمزَ غيرُ ضعيف فيها لكنّه الأقلّ، إذ قال:" وقد يُهمز معايش، تشبيهاً لمعيشة بفَعِيلة، والأكثر ترك الهمز"[٥٥].

وينبغي للباحث الموضوعيّ في اللغة، أنْ يضعَ نصب عينيه أنّ متحدّث اللغة الذي تؤخذ منه اللغة إنّما أَهَّلَهُ لأنْ يكون كذلك سجيته وفطرته اللغويّة التي ينطق بها، وأنّ مسألة صحّة القراءة ـــ بوصفها مستوىً استعماليّاً ـــ ليست مرتبطة بمعرفة المتكلّم بعلم العربيّة، بل لعلّه من شروط متحدّث اللغة الذي تُأخذ منه، أنْ يكون بعيداً عن اكتساب علوم قد تؤثّر في فطرته.

وهذا مدعاة لردّ تخطئة الاستعمالات التي تخالف قياسات النحويّين مما سُمعَ من العرب.

وقد ذكر النحويّون واللغويّون مجموعة من الألفاظ التي سُمع جمعها من العرب بالهمز والتصحيح، من ذلك همز العرب لـ (منائر) وتصحيحها (مناور)، وهي جمع لفظة (منارة)،" وهي مَفْعَلَةٌ من الاستنارة، بفتح الميم، والجمع المَناوِرُ بالواو؛ لأنّه من النورِ. ومن قال مَنائِرُ وهمز فقد شبَّه الأصلي بالزائد "[٥٦]، فالهمز مُستَعمَلٌ فيها أيضا وإنْ كان الفصيح بمعايير النحويّين (المناور)[٥٧].

ومن الألفاظ التي تأتي مُصحَّحةَ (الياء) في الجمع ومهموزة، وحقُّها أنْ تكون مُصحَّحةً على وفق قياس النحويّين جمع (مكيدة)؛ فهي تُجمع على (مكايد) و (مكائد)[٥٨] . وقد وردت في الشعر العربيّ الفصيح بالهمز فقالوا (مكائد)، من ذلك ورودها في شعر منسوب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وهو قوله[٥٩]:

وَتَوَقَّ من غَدْرِ النِّساءِ خِيَانَةً
فجميعُهنَّ مكائدٌ لكَ تُنصبُ

ومثلها جمع (مسيل) الذي هو مَفعل من (سال) والقياس فيه عند النحويّين أنْ يكون بـ (الياء)[٦٠]، وقد ورد مهموزاً، قال ناظر الجيش:" ومن المسموع أيضاً مسائل جمع: مسيل "[٦١]، وكذلك جمع لفظ (مزادة) الذي حقّه أنْ يكون مُصحَّحاً في الجمع فيُقال (مزايد)، فقد سُمع فيه الهمز، قال ابن جنيّ (ت٣٩٢ه):" فمن ذلك استنكارهم همز مصائب. وقالوا: منارة ومنائر ومزادة ومزائد فهمزوا ذلك في الشعر وغيره وعليه قال الطِّرِمَّاح:

مَزَائِدُ خَرْقَاءِ الْيَدَيْنِ مُسِيفَةٍ
يُحِبُّ بِهَا مُسْتَخْلِفٌ غَيْرُ آئِنِ "[٦٢]

وورد استعمال (مزائد) بالهمز أيضاً في شعر الراعي النميريّ (ت ٩٢هـ) وهو قوله[٦٣]:

مَزَائِدُ خَرْقَاءِ الْيَدَيْنِ مُسِيفَةٍ
أخبَّ بهنَّ المخلِفانِ وأحْفَدَا

ومن الألفاظ التي جاء جمعها بالهمز والتصحيح (مَلامة)، فقد ورد

جمعها مهموزاً في شعر عروة بن الورد (ت٦ق.هـ) في قوله[٦٤]:

إذا ما فاتني لم أستقله

حياتي والملائم لا تفوتُ

وذكر جمعها بالهمز الهمذاني (ت٣٢٠هـ)، فقال:" وما زلت أتجرع فيك الملائم والملاوم واللوائم أيضاً"[٦٥].

يظهر ممّا سبق أنّ جمع الألفاظ ذوات (الياء) و (الواو) الأصليّتين، مثل (منارة) من (نور) و (مسيل) من (سال)، و (مزادة) من (زود)، و (مصيبة) من (صوب)، و (معيشة) من (عيش) و (ملامة) من (لوم)، قد نطق بها العرب بطريقتين، أُوْلاهما: همز ما بعد (الألف) فيها، والأخرى: تصحيح (الياء) و (الواو) بعد (ألف) الجمع، وفي الأمثلة التي ذكرناها غنىً عن القول إنّ العرب يستعملون جمع تلك الألفاظ بالطريقتين (الهمز والتصحيح) من دون أن يكون للقياس في استعمالهم أثره الذي يراه النحويّون.

ولذلك نستطيع أنْ نطمئن إلى القول بأنّ علّة التصحيح والهمز في جمع تلك الألفاظ هي انتظامُ البناء المقطعيّ فيها وهو يتحقّق بالصورتين، ولعلّنا لا نجانب الصواب إذا ما علّلنا ظهور الصورتين بشَكلٍ متفاوت إلى التطوّر الصوتيّ الذي أصاب تلك الألفاظ، وقصور ما جُمِعَ من ألفاظ اللغة عن تمثيل مراحل ذلك التطور بشَكل دقيق، حتى غدت في بعضها منضبطةً على وفق أقيسة النحويّين وخارجةً عنها في بعضها الآخر.

والذي يغلب عليه الظنّ أنّ جموع تلك الألفاظ قد جُمعت من نصوص تعود إلى أزمان متفاوتة، فضلاً عن اختلاف البيئات التي كانت تُستَعمل فيها. فتداخلَ معيارا الزمان والمكان في ذلك الجمع، فكانت النتيجة ذلك التفاوت في جموع تلك الألفاظ في الخضوع لنمط صوتيّ واحد. ويزداد هذا الطرح قوةً في ضوء ما عليه الناموس اللغويّ في تطور الظواهر اللغويّة؛ إذ لا يعني الانتقال فيه " من طورٍ إلى طورٍ ثانٍ من أطوار الظاهرة النحويّة موت الطور الأول، بل قد يدور الطوران في الاستعمال"[٦٦] في آن واحد.

لذا يُشكّل هذا الموضع مورداً من موارد صور التعدد، التي يبحث النحويّون واللغويّون عن علّةٍ للتغير الذي أصاب أحد فرديها، وقد يجد ذلك البحث ضالته في التعليل بالتفريق بين طرفين بينهما من التقابل ما يغري بالاطمئنان إلى صحّة ذلك التعليل. ويشكّل جمع لهجات القبائل في ظاهرة لغويّة ما مورداً من موارد صور التعدد؛ لأنّ "هذه الأطوار التي سجّلها النحاة لم تكن مستعملة عند العرب كلّهم بل كانت تختصّ بها قبيلةٌ أو عدّة قبائل"[٦٧]. ويتضح هذا في المسألة محلّ الدرس من ميل بعض قبائل العرب إلى تخفيف الهمزة، وميل آخرين إلى نبرها.

وفي ضوء ذلك كلّه يمكن لنا أنْ نعتمد رأي د. يحيى عبابنة في هذه المسألة؛ إذ جعل التصحيح والهمز في جمع تلك الألفاظ يمثّل مرحلتين[٦٨]، أُوْلاهما: مرحلة التصحيح، وهي التي يلي فيها نصف الصائت (ألفَ) الجمع، مثل: (معايش) و (مصاوب)، وقد تركها المستوى الفصيح إلى المرحلة الأخرى، هي مرحلة الهمز، فقيل فيها معائش ومصائب. وذلك يتلاءم مع مذهب الزجاج (ت٣١١ هـ) في لفظ (مصائب)، فهو يرى أنّ أصلها (مصاوب) ثم تحولت إلى (مصائب) وقد نال مذهبُه هذا قَبولاً عند بعض النحويّين[٦٩].

وتلك إشارة واضحة إلى المرحلتين اللتين مرّ بهما جمع لفظة (مُصيبة). ويبدو أنّه ليس من الضروريّ أنْ يكون الترتيب بين المرحلتين صارماً، إذ قد يُرجع إلى تصحيح (الياء) و (الواو) نصفي الصائت بعد أنْ كانا همزتين، بفعل ميل بعض العرب إلى تخفيف الهمزة.

فتحصّل مما سبق أنّ هذه الألفاظ يجمعها أنّها يمكن أنْ تأتي في الجمع مهموزة، أو مُصحّحة (الياء) و (الواو)، ويكون ذلك في الألفاظ ذوات حرف المدّ الزائد، والألفاظ ذوات الحرف الأصليّ على حد سواء، وذلك يُظهر تهافت ربط التغيير بين الجمعين بإيقاع الفرق بين (الياء) و (الواو) الزائدتين وبين (الواو) و (الياء) الأصليتين.

الهوامش:

١- النحو والسياق الصوتيّ: ٦٢.

٢- جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربيّ بين النموذج والاستعمال: ٦٤.

٣- المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ٣٨.

٤- ينظر: دراسة الصوت اللغويّ: ٢٩٥، ومبادئ اللسانيات: ١٥٤.

٥- المدخل إلى علم أصوات العربيّة: ٢٠١.

٦- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ٤٠.

٧- شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٩١.

٨- الكتاب: ٣ / ٤١١.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ١٣٩.

١٠- ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٥١.

١١- ينظر: شرح المقدمة المُحْسِبة: ١ / ١٣١، شرح الرضيّ على الكافية: ٢ / ٤٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٠٨.

١٢- النظرية اللغويّة في التراث العربي: ١٨٤.

١٣- شرح المفصّل: ٢ / ٣٧٣- ٣٧٤.

١٤- ينظر: اللغة: ٧٢، والتطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه: ١٦.

١٥- المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٢٧ - ١٢٨.

١٦- ينظر: التحولات الصوتيّة في بنية الأسماء عند تصريفها: ٧٧ - ٧٨.

١٧- ينظر: التعليل الصوتي لبعض الظواهر النحويّة: ١١٤ - ١١٥.

١٨- ينظر: الأصوات اللغويّة: ١٦٢.

١٩- ينظر: التعليل الصوتي لبعض الظواهر النحويّة: ١١٤ - ١١٥.

٢٠- ينظر: شرح التسهيل: ١ / ١٨٩.

٢١- ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٢٦٩، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٢٥٨، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ١٢٧.

٢٢- ينظر: الجنى الداني: ٤٨٥، ومغني اللبيب: ٢٥٤.

٢٣- اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٧٩.

٢٤- المصدر نفسه.

٢٥- ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٤، وشرح التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٩.

٢٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ١٢٧.

٢٧- شرح ابن عقيل: ١ / ٢٠، وينظر: شرح المفصّل: ٤ / ٤٨٨، وهمع الهوامع: ٢ / ٣٤٥.

٢٨- ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربيّة:٢٠٤، ومبادئ اللسانيات: ١٦١، وعلم الأصوات، د. كمال بشر: ٥١٢، وأثر الانسجام الصوتي في البنية: ١٧٧.

٢٩- ينظر: أثر الانسجام الصوتي في البنية: ١٧٧.

٣٠- اللمحة في شرح الملحة: ٢ / ٦٧٧، وينظر: البديع في علم العربيّة: ٢ / ١٨٦.

٣١- ينظر: شرح المفصّل: ٣ / ٤٣٩، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤ / ٢٤٩.

٣٢- شرح المفصّل: ٣ / ٤٣٩.

٣٣- حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤ / ٢٤٩.

٣٤- التكملة: ٢٥٢.

٣٥- ينظر المنصف: ١ / ٣٢٦، والكناش في فني النحو والصرف: ٢ / ٢٨٣.

٣٦- اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٠٩- ٤١٠.

٣٧- شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٧٧٥، وينظر: التكملة: ٦٠٤.

٣٨- الشافية في علم التصريف: ٩٩.

٣٩- شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٧٧٦.

٤٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٠ / ٥٠٢٥- ٥٠٢٦.

٤١- التبصرة والتذكرة: ٢ / ٨٩٥، وينظر: الممتع الكبير: ٢١٧، وشرح التعريف بضروري التصريف: ١١٢، والكناش في فني النحو والصرف: ٢ / ٢٨٤.

٤٢- ينظر: شرح التصريف: ٥٠٠، والممتع الكبير: ٢٢٥.

٤٣- التبصرة والتذكرة: ٢ / ٨٩٥.

٤٤- شرح كتاب سيبويه: ٥ / ٢٥٨.

٤٥- الكتاب: ٤ / ٣٥٦.

٤٦- الصرف العربي التحليليّ نظرات معاصرة: ٧٢، وينظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١١٤.

٤٧- شرح ديوان أبي تمام: ١ / ٣٢.

٤٨- ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٢٧٨.

٤٩- سورة الأعراف: من الآية ١٠.

٥٠- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة: ١ / ١٦٥، (صوب)، وينظر: الكتاب: ٤ / ٣٥٦، والمنصف: ٣٠٧، والممتع الكبير: ٢٢٥.

٥١- ينظر: شرح المفصّل: ٥ / ٤٧٤.

٥٢- الممتع الكبير: ٣٢٦.

٥٣- ينظر: التكملة: ٤٩٤، وشرح التصريف: ٥٠٠. وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١ / ٢٦١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٩ / ٣٤.

٥٤- شرح المفصل: ٥ / ٤٧٤، وينظر: المنصف: ٣٠٧، والشافية في علم التصريف: ١٠٠.

٥٥- شرح شافية ابن الحاجب: ٣ / ١٣٤.

٥٦- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة: ٢ / ٨٣٩ (نور).

٥٧- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤ / ٢٠٨٤، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٣ / ١٣٤.

٥٨- ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: ٣ / ١٠١٣، (عيش).

٥٩- ديوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: ٢٧.

٦٠- ينظر: تهذيب اللغة: ٢ / ١٦٠٠.

٦١- تمهيد القواعد بتسهيل الفوائد: ١٠ / ٥٠٢٦، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١ / ٢٦٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ٩٨.

٦٢- الخصائص: ١/ ٣٢٩، وينظر: ٣/ ١٤٦ منه، وديوان الطرماح: ٢٦٤.

٦٣- ديوان الراعي النميري: ٨٨.

٦٤- ديوان عروة بن الورد: ٤٩.

٦٥- كتاب الألفاظ الكتابية: ١٩، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: ٥ / ٢٠٣٤، (لوم).

٦٦- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ١٤٩، وينظر: في تاريخ العربيّة: ١٩٣.

٦٧- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ١٥٠

٦٨- ينظر: الصرف العربي التحليلي: ٧١.

٦٩- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٣٢٠، وشرح المفصل: ٥ / ٤٧٥، الممتع الكبير: ٢٢٥، و ٣٢٦.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

الكتب:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ه)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١ (مكتبة الخانجي: القاهرة، ١٩٩٨م).

٢- الأصوات اللغويّة، د. إبراهيم أنيس، ط٥ (مكتبة الأنجلو: القاهرة، ١٩٧٥ م).

٣- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١ (المكتبة العصرية: بيروت، د. ت).

٤- البديع في علم العربية، مجد الدين ابن الاثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين وصالح حسين العايد، ط١ (جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ).

٥- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري (ت ق ٤هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، ط١ (دار الفكر: دمشق، ١٩٨٢م).

٦- التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التوّاب، ط٣ (مكتبة الخانجي: القاهرة، ١٩٩٧م).

٧- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧ه)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١ (د. ن،د. م، ١٩٨٣م).

٨- التكملة، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢ (عالم الكتب: بيروت، ١٩٩٩م).

٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط١ (دار السلام: القاهرة، ٢٠٠٧م).

١٠- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د.رياض زكي قاسم، ط ١ (دار المعرفة: بيروت، ٢٠٠١م).

١١- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين المراديّ (ت ٧٤٩هـ)،

تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١ (دار الكتب العلميّة: بيروت، ١٩٩٢م).

١٢- حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، ط١ (دار الكتب العلميّة: بيروت، ١٩٩٧م).

١٣- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤ (الهيئة المصرية العامة للكتاب: د. م، د. ت).

١٤- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، د.ط (عالم الكتب: القاهرة، ١٩٩٧م).

١٥- ديوان الراعي النميريّ، تحقيق: راينهرت فايبرت، د.ط (المعهد الألماني للأبحاث الشرقيّة: بيروت، ١٩٨٠م).

١٦- ديوان الطِّرِماح بن حكيم، تحقيق: د. عِزّة حسن، ط٢ (دار الشرق العربيّ: بيروت، ١٩٩٤م).

١٧- ديوان أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب، جمع وترتيب: عبد العزيز الكرم، ط١ (د. ن، ١٩٨٨م).

١٨- ديوان عروة بن الورد، تحقيق: أسماء أبو بكر محمد، د. ط (دار الكتب العلميّة: بيروت، ١٩٩٨م).

١٩- الشافية في علم التصريف، جمال الدين ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١ (المكتبة المكيّة: مكة المكرّمة، ١٩٩٥م).

٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل، (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠ (دار التراث: القاهرة، ١٩٨٠ م).

٢١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١ (دار الكتاب العربيّ: بيروت، ١٩٥٥م).

٢٢- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د.: عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١ (هجر للطباعة والنشر: الجيزة، ١٩٩٠م).

٢٣- شرح التصريح على التوضيح،

خالد الأزهري، (ت ٩٠٥هـ)،تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١ (دار الكتب العلميّة: بيروت، ٢٠٠٠م).

٢٤- شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د.إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١ (مكتبة الرشيد: الرياض، ١٩٩٩م).

٢٥- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. هادي نهر ود. هلال ناجي، ط١ (دار الفكر: عمّان، ٢٠٠٢م).

٢٦- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢ (منشورات جامعة قار يونس: بنغازي، ١٩٩٦م).

٢٧- شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١ (جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٩٨٢ م).

٢٨- شرح المفصّل، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١ (دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠١م).

٢٩- شرح المُقَدِّمة المُحْسِبَة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١ (المطبعة العصرية: الكويت، ١٩٧٧م).

٣٠- شرح ديوان أبي تمام، يحيى بن علي التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تقديم: راجي الاسمر، ط٢ (دار الكتاب العربي: بيروت، ١٩٩٤ م).

٣١- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي (ت٧١٥هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط ١ (مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة،٢٠٠٤م).

٣٢- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ه)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، د. ط (دار الكتب العلمية: بيروت، ١٩٧٥ م).

٣٣- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد

علي، ط١ (دار الكتب العلميّة: بيروت، ٢٠٠٨م).

٣٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل الجوهري (ت ٣٩٣ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤ (دار العلم للملايين: بيروت، ١٩٨٧ م).

٣٥- الصرف العربي التحليلي نظرات معاصرة، د. يحيى عبابنة، د. ط (دار الكتاب الثقافي: أربد، ٢٠١٦م).

٣٦- علم الأصوات، د. كمال بشر، د. ط (دار غريب: القاهرة، ٢٠٠٠م).

٣٧- في تاريخ العربيّة، د. نهاد الموسى، ط١ (دار كنوز المعرفة: عمّان، ٢٠١٤م).

٣٨- الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٣ (مكتبة الخانجي: القاهرة، ١٩٨٨م).

٣٩- كتاب الألفاظ الكتابية، عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (ت ٣٢٠هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، ط١ (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م).

٤٠- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤ه)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢ (دار المعارف: القاهرة، ١٤٠٠هـ).

٤١- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء صاحب حماة (ت ٧٣٢ه)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، د.ط (المكتبة العصرية: بيروت، ٢٠٠٠م).

٤٢- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط ١ (دار الفكر: دمشق، ١٩٩٥م).

٤٣- اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو المصرية، د. ط، د. ت).

٤٤- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن الصايغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: ابراهيم الصاعدي، ط١ (الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ٢٠٠٤م).

٤٥- مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدور، ط٣ (دار الفكر: دمشق، ٢٠٠٨م).

٤٦- مدخل إلى علم أصوات العربيّة،

غانم قدوري الحمد، ط١ (دار عمّار: عمّان. ٢٠٠٤م).
٤٧- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، د. ط (دار المدني: جدة، ١٩٨٤م).
٤٨- معاني القرآن وإعرابه، ابراهيم بن السري الزجّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١ (عالم الكتب: بيروت، ١٩٨٨م).
٤٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،ط١ (دار الفكر: بيروت، ١٩٩٨م).
٥٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١ (معهد البحوث العلميّة: مكة الكرمة، ٢٠٠٧م).
٥١- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١ (مكتبة لبنان ناشرون: بيروت، ١٩٩٦ م).
٥٢- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١ (دار إحياء التراث القديم: د.م، ١٩٥٤م).
٥٣- المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة، د. عبد الصبور شاهين، د.ط (مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٩٨٠م).
٥٤- النحو والسياق الصوتيّ، د. أحمد كشك، ط١ (دار غريب: القاهرة، ٢٠٠٦م).
٥٥- نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ، د. حسن خميس الملخ، ط١ (دار الشروق: عمّان، ٢٠٠١م).
٥٦- النظريّة اللغويّة في التراث العربيّ، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، ط١ (دار السلام: القاهرة، ٢٠٠٦ م).
٥٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت ٩١١ه)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١ (دار الكتب العلمية: بيروت، ١٩٩٨م).

الرسائل والأطاريح:

١- أثر الانسجام الصوتيّ في البنية اللغويّة في القرآن الكريم، فدوى محمد

حسّان، أطروحة دكتوراه (جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٠م).

٢- التحولات الصوتيّة في بنية الأسماء عند تصريفها، علي سلمان الجوابرة، أطروحة دكتوراه (جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م).

٣- جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، الأمين ملاوي، أطروحة دكتوراه (كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة باتنة: الجزائر، ٢٠٠٩م).

الدوريات:

١- التعليل الصوتيّ لبعض الظواهر النحويّة، د. سالم يعقوب، ود. صيوان خضير خلف، بحث منشور في مجلة أبحاث البصرة (العلوم الانسانية) المجلد ٣١، العدد: ١ الجزء ب، أيلول ٢٠٠٦م.